This PDF is provided by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an officially produced electronic file.

Ce PDF a été élaboré par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'une publication officielle sous forme électronique.

Este documento PDF lo facilita el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un archivo electrónico producido oficialmente.

جرى إلكتروني ملف من مأخوذة وهي والمحفوظات، المكتبة قسم ، (ITU) للاتصالات الدولي الاتحاد من مقدمة PDF بنسق النسخة هذه رسمياً إعداده.

本PDF版本由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案服务室提供。来源为正式出版的电子文件。

Настоящий файл в формате PDF предоставлен библиотечно-архивной службой Международного союза электросвязи (МСЭ) на основе официально созданного электронного файла.

© International Telecommunication Union

الاتحاد الدولي للاتصالات

العدد 3 | 2016

أخبار الاتحاد

itunews.itu.int

التنظيم التعاوني

توحيد الجهود لتحقيق أقصى استفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

عدد خاص

الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

شرم الشيخ، مصر

Helping You to Assess and Manage Tomorrow's Spectrum Demand

Tomorrow´s Communications Designed Today

System Solutions and Expertise in
Spectrum Management, Radio Monitoring,
Network Planning, Implementation and Optimisation.

LS telcom

www.LStelcom.com

سبب الأهمية البالغة للتنظيم التعاوني

هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أساس الاقتصاد الرقمي اليوم. غير أن تهيئة الظروف المؤاتية لازدهار الاقتصاد الجديد في جميع أنحاء العالم سيتطلب تعاوناً غير مسبوق بين جميع القطاعات. وتهيئة البيئة التنظيمية الصحيحة أمر أساسي.

ولهذا السبب كان التنظيم التعاوني موضوع الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لهذا العام (GSR-16). ولهذا السبب، جاء المنظمون وواضعو السياسات وقادة الصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مدينة شرم الشيخ الجميلة بمصر لتبادل وجهات النظر وتحديد أفضل الممارسات. واقترح المشاركون أيضاً حلولاً مبتكرة واستفادوا من فرص التواصل الممتازة واستمتعوا بحسن الضيافة المقدمة تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وكانت الندوة هذا العام ذات أهمية خاصة، إذ كانت أول ندوة تُعقد منذ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة أهدافاً تاريخية هي أهداف التنمية المستدامة (SDG) في الخريف الماضي. وسيؤدي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف. بيد أن النجاح سيقتضي أيضاً تعاوناً أكبر بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي، ليس فقط لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إنجاز المعاملات المالية، وإنما أيضاً لإشراك القطاع المالي في الخطوات المقبلة من أجل تنمية البنية التحتية.

وقد انضم أصحاب المصلحة الرئيسيون في القطاع المالي إلى الندوة هذا العام في إطار المنتدى الأول بشأن الشمول المالي الرقمي الذي عُقد قبل الندوة. وشاركوا أيضاً على نحو تام طوال فترة الندوة، وقدموا آراء قيّمة بشأن كيفية توحيد الجهود مع منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصحاب المصلحة الآخرين لتهيئة نظام إيكولوجي للخدمات المالية الرقمية (DFS) من شأنه حفز الاقتصادات والمساعدة على انتشال الناس من براثن الفقر.

وفي هذا العدد الخاص من مجلة أخبار الاتحاد سترون كيف أن الحوار المنظَّم الذي أطلق على شواطئ شبه جزيرة سيناء يتصل بمبادرات الاتحاد الجارية لتعزيز التنظيم التعاوني طوال السنة المقبلة إلى حين انعقاد الندوة العالمية المقبلة لمنظمي الاتصالات من 11 إلى 14 يوليو في جزر البهاما. نتمنى لكم قراءة ممتعة!

التنظيم التعاوني

عدد خاص | الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

المقال الافتتاحي

1 **سبب الأهمية البالغة للتنظيم التعاوني**

هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

أبرز فعاليات الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016

3 **مصر ترحب بقادة العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016**

4 **رسالة من المدير**

5 **أساليب جديدة لتبادل القادة أفضل الممارسات**

8 **رؤى عبر التسجيلات الفيديوية**

أبرز مواضيع الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016

9 **التأقلم مع المشهد التنظيمي الجديد**

12 **اتساع نطاق "الشمول المالي الرقمي"**

مساهمات قادة الفكر

16 **الخدمات المالية الرقمية والحاجة إلى حوار عالمي**

بقلم ساشا بولفيريني،

18 **التنظيم التعاوني: الدروس المستفادة من مصر**

من إعداد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) في مصر

itunews.itu.int
6 أعداد سنوياً
حقوق التأليف والنشر: ITU 2016 ©
مديرة التحرير: ماتيو كلارك
المصمم الفني: كريستين فانولي
مساعدة التحرير: أنجيلا سميث
مساعدة التوزيع: ألبرت سبجارشاد
إعداد التصميمات: أشرف إسحق

تنويه: الآراء التي تم الإعراب عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تُلزم الاتحاد الدولي للاتصالات. والتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور، بما في ذلك الخرائط، لا تعني الإعراب عن أي رأي على الإطلاق من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بتحديدات تخومها أو حدودها. وذكر شركات بعينها أو منتجات معينة لا يعني أنها معتمدة أو موصى بها من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها ولم يرد ذكره.

مكتب التحرير/معلومات الإعلان:
هاتف: 5234/6303 730 22 41+
فاكس: 5935 730 22 41+
بريد إلكتروني: itunews@itu.int

العنوان البريدي:
International Telecommunication Union
Place des Nations
CH–1211 Geneva 20 (Switzerland

جميع الصور للاتحاد الدولي للاتصالات، ما لم ينص على خلاف ذلك.

صورة الغلاف: *Shutterstock*

مصر ترحب بقادة العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016

رسالة من المدير

أودّ أن أهنئ الحكومة المصرية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) على روح الضيافة المتميّزة التي أظهراها خلال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) المعقودة هذا العام.

ويؤكد العدد المرتفع للمشاركين، الذي تجاوز 500 مشارك من نحو 700 بلد، أن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات ما زالت الحدث التنظيمي الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم إذ تجتذب خبراء من شتى أرجاء العالم. وتوفر الندوة منصة محايدة لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات وإدخال إصلاحات مجدية لتحفيز الاستثمارات.

وأود أن أكرر كلمات الأمين العام وأشدد على أننا نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن نوحد جهودنا جميعاً من أجل إجراء حوار شامل وتطوير حلول مبتكرة تزيد من الفرص الجديدة.

ولا يمكن أن يتصور اليوم أي شخص وأي قطاع الحياة بدون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT). وينبغي لواضعي السياسات والمنظمين والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة فتح حوار شامل لتعزيز بيئة تنظيمية مؤاتية في جميع القطاعات من أجل الاستفادة من الإمكانات غير المحدودة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ويزداد الاعتراف بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عماد أساسي للعديد من مجالات الحياة في النظام الإيكولوجي المتقارب. ويُعتبر الانتقال من الطابع الرأسي للسياسة العامة والتنظيم إلى الطابع التعاوني أمراً بالغ الأهمية في عالم اليوم.

وسوف نتذكّر الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 بوصفها خطوة هامة في هذا الاتجاه. وقد وحّدنا الجهود المبذولة على نطاق القطاعات لفتح مناقشة منظمة بشأن التنظيم التعاوني ستمكّننا من الاستفادة — معاً – من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس.

براهيما سانو

مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد

أساليب جديدة لتبادل القادة أفضل الممارسات

التقى هذه السنة أكثر من 500 من القادة من نحو 70 بلداً في الفترة من 11 إلى 14 مايو في شرم الشيخ بمصر لحضور الندوة العالمية السنوية لمنظمي الاتصالات لهذا العام (GSR16).

وقد تناقش المشاركون في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات – وهي أكبر تجمع عالمي متخصص لهيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتخصصين في السياسات العامة – في طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛ و"إنترنت الأشياء" والمنصات الرقمية الجديدة؛ والخصوصية والثقة والأمن السيبراني؛ وريادة الأعمال الرقمية.

وتُعتبر الندوة منبراً فريداً هدفه تعزيز التدابير التنظيمية المشتركة التي تساعد على تحفيز نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الارتقاء بحياتنا. ومن هنا، فقد اكتست الندوة هذه السنة أهمية إضافية نظراً إلى الدور الحاسم الذي ستؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف التاريخية الجديدة للتنمية المستدامة (SDG) التي وضعتها الأمم المتحدة.

وقال السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات "كانت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات هذا العام ناجحة إلى حد كبير". وأضاف "يسعدني أيما سعادة في عالم اليوم الذكي والموصول، الذي تقع فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصميم بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أننا نتفق جميعاً على أن التعاون الأوثق أضحى أمراً حتمياً. وتهيئة الظروف المناسبة للابتكار ولنماذج الأعمال الجديدة لكي تنتعش، مع حماية حقوق المستهلكين يظل أمراً حاسماً ويتطلب المزيد من التنظيم التعاوني بين القطاعات".

> يجب أن نتحمل معاً هذه المسؤولية لتنمية اقتصاداتنا.
>
> ياسر القاضي،
> رئيس الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

'تمثل شرم الشيخ البداية'

اتفق الحاضرون في الندوة على أن القضايا التي يواجهونها في عالم يتسم بتقارب مذهل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالغة الأهمية – وإن كانت معقدة جداً – لدرجة تتطلب تعاوناً غير مسبوق.

وقال ياسر القاضي، رئيس الندوة ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورئيس مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في البلد المضيف مصر، إنه ''يجب أن نتحمل معاً هذه المسؤولية لتنمية اقتصاداتنا''.

وقال براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، ''تمثل شرم الشيخ بداية مناقشات بناءة بشأن التنظيم التعاوني''. وأضاف ''من شأن التنظيم التعاوني أن يساعدنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة [للأمم المتحدة] والوصول إلى أكثر طبقات المجتمع هشاشة''.

تركيز جديد على الخدمات المالية الرقمية

شهدت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 تركيزاً جديداً على الخدمات المالية الرقمية نظراً إلى سرعة نمو القطاع وقدرته المباشرة على تحسين حياة الناس.

وقد كان حضور الأطراف الفاعلة في القطاع المالي، مثل التحالف من أجل الشمول المالي، والمسؤولين التنفيذيين للبنوك المركزية في عدة بلدان، بارزاً في جلسات المنتدى والمناقشات التي دارت مع أهم القادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما عبر عن التقارب الجاري بين قطاعين من القطاعات الأشد تنظيماً.

وأشار العديد من المتحدثين ومقدمي العروض إلى ضرورة وجود تعاون بين منظمي القطاع المالي وهيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم حلول شاملة تراعي سلسلة القيم برمتها.

وقال عمرو بدوي، أحد أعضاء مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر، ''لا يمكن أن يكون التنظيم من جانب قطاع الاتصالات فحسب''. وأضاف أنه ''ينبغي وضع تنظيم للقطاع المالي وينبغي للهيئات التنظيمية من الجهتين التعاون معاً لتحقيق الشمول المالي الرقمي''.

ولذلك فقد خُصص اليوم الأول بكامله من الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 كي يُجرى للمرة الأولى في تاريخ الندوة **الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي** وهو حدث مواضيعي سابق للمؤتمر أجري بدعم من مؤسسة بيل وملينداً غيتس وبالتعاون مع شركاء آخرين.

وتضمن الحوار مناقشة مفصلة بشأن التنظيم المطلوب لدعم النماذج الجديدة للمعاملات الرقمية، ومنصات الدفع، والتكنولوجيات الابتكارية – فضلاً عن الأدوار الرئيسية التي ينبغي أن يؤديها أصحاب المصلحة الرئيسيون لمعالجة الثغرات الناشئة على الصعيد التقني والتجاري والتنظيمي.

منتدى للمناقشات الخاصة بالتنظيم والصناعة

شددت الندوة هذا العام أكثر من ذي قبل على أهمية التعاون التنظيمي من أجل إزالة الحواجز التي تعيق نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقدم الاقتصادي الذي يحرزه. ومن هذا المنطلق، ركزت الجلسات الرئيسية للحوار العالمي بين المنظمين ودوائر الصناعة (GRID) بصورة مباشرة، خلال الندوة، على مواضيع من قبيل: كيفية تمهيد الطريق لاعتماد إنترنت الأشياء؛ وكيفية إدماج الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية وغير الموصولين في المجتمع الذكي الحالي؛ وما الذي يمكن أن تفعله هيئات التنظيم لتيسير ريادة المشاريع في ظل الاقتصاد الرقمي؛ وكيفية الحفاظ على الثقة من خلال أمن التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية والهويات الرقمية.

وشكل اجتماع رابطات الهيئات التنظيمية (RA) الذي عُقد خلال الندوة منبراً حيوياً ومحايداً لمناقشة مسألة التعاون بين رابطات الهيئات التنظيمية الموجودة في شتى المناطق. وتركّز انتباه هذا الاجتماع إلى حد كبير على تحديد مبادئ توجيهية وتوصيات استراتيجية يمكنها تهيئة بيئة مؤاتية لسوق التجوال الدولي المتنقل.

> **"علينا تسخير التكنولوجيات المثيرة لتغييرات جذرية لضمان إدماج كل مواطن يعيش على سطح الأرض."**
>
> كاثلين ريفيير–سميث،
> المديرة التنفيذية لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة في البهاما

وتضمنت الندوة أيضاً حواراً حيوياً خلال اجتماع كبار مسؤولي التنظيم من القطاع الخاص. وكان هذا الاجتماع هو السادس من نوعه، وانتهز المشاركون من مجموعة من القطاعات الفرصة لطرح اقتراحات تدعو إلى التعاون من أجل توحيد أصوات القطاع الخاص عند اقتراح إصلاحات تنظيمية على واضعي السياسات.

وتساءل بوكار با، رئيس اجتماع كبار مسؤولي التنظيم من القطاع الخاص: "ماذا نفعل بشأن تنظيم الجيل التالي؟ وما هي المبادرات السريعة المردود؟ وماذا نفعل بشأن هيئات التنظيم الراغبة في العمل معنا غداً؟"، وتُعتبر هذه الأسئلة دعوة إلى العمل موجهة إلى زملائه الحاضرين في الاجتماع. وأضاف "نريد أن نُظهر أن القطاع الخاص يمكنه أن يعمل يداً بيد مع القطاع العام لتنسيق الجهود المبذولة. ولدينا الفرصة لتحقيق ذلك. فلدينا منتدى."

وإضافةً إلى ذلك، شهد برنامج الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات هذا العام مسارين متوازيين في اليوم الأخير: مسار هيئات التنظيم، الذي كان مفتوحاً فقط لهيئات التنظيم وواضعي السياسات، ومسار الصناعة، الذي كان مفتوحاً لأعضاء القطاع الخاص. وتناقش المشاركون في مسار الصناعة في ضرورة إبلاغ الحكومات بالتأثير المعيق للسياسات التنظيمية البطيئة وغير المتسقة على النمو وبالتأثير المحفز للسياسات المتسقة التي يمكن التنبؤ بها على ازدهار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات — وازدهار الاقتصادات. وتطرقوا أيضاً إلى **أداة تتبع التقدم التنظيمي التي وضعها الاتحاد** باعتبارها أداة يمكن أن تساهم في التنظيم التعاوني.

النواتج والمنتجات

شكلت ورقات المناقشة للندوة الأساس الذي استندت إليه بعض أجزاء جلسات المنتدى. وقام مؤلفو الورقات التي تناولت مواضيع من قبيل "تنظيم الجيل الخامس"، والحفاظ على الثقة، وتأثير التكنولوجيات الناشئة والاقتصاد القائم على التطبيقات على التنظيم، بتقديم النتائج التي توصلوا إليها خلال الجلسات المعنية. (اطلع على ورقات المناقشة **هنا**.)

وأثناء حفل الختام، عرض عمرو بدوي، أحد أعضاء مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، على الحضور نتائج **الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي**، الذي عُقد يوم 11 مايو. كما عرض **المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات في مجال التنظيم التعاوني من أجل الشمول المالي الرقمي والصادرة عن الندوة GSR-16**.

وستدرج نواتج الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 في الطبعة السابعة عشرة من التقرير السنوي الهام لهيئات التنظيم الذي يصدره الاتحاد. انظر التقرير الصادر مؤخراً بعنوان **اتجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام 2016 (الطبعة السادسة عشرة)**.

المضي قدماً

مهما غاصت المناقشات في تفاصيل المواضيع، فقد ظل دائماً تركيز الأشخاص منصباً، بفضل إطار الندوة وتعليقات القادة الحاضرين، على المهمة الجوهرية للاتحاد وهي توصيل العالم لتحسين حياة الناس.

وقد تمكنت كاثلين ريفيير–سميث، المديرة التنفيذية لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة في البهاما – البلد المضيف للندوة التي ستُعقد السنة القادمة في الفترة من 11 إلى 14 يوليو 2017 — من التعبير عن الروح السائدة خير تعبير في قولها: "علينا تسخير التكنولوجيات المثيرة لتغييرات جذرية لضمان إدماج كل مواطن يعيش على سطح الأرض". وأضافت "لا نريد أن ننظر إلى الخلف، بل نريد أن نمضي قدماً."

رؤى عبر التسجيلات الفيديوية

دخل عدة قادة من القطاعين العام والخاص استوديو التسجيلات الفيديوية الخاصة بالندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 لإعطاء مزيد من الرؤى بشأن تعزيز التنظيم التعاوني في عصر يشهد تغيرات كبيرة.
وفيما يلي أمثلة صغيرة على ذلك:

"يجب أن تتحلى بالمرونة في النموذج التنظيمي الذي عليك مواءمته. وينبغي أن تنصت للفكر التجاري الذي يحدد كيفية... إدماج مزيد من الناس في الخدمات المالية الرقمية والمتنقلة."

"تعد الثقة أحد الأعمدة البالغة الأهمية لأي مجتمع معلومات، ولا سيما عندما نتحدث عن الخدمات الذكية والتطبيقات الذكية."

"سوف نشهد الثورة الصناعية الرابعة. ويلزم أن نواجهها بالطريقة الصحيحة التي ستتيح دعم نمو القطاع الخاص."

"نحتاج إلى نموذج تنظيمي من الجيل الخامس. ونحتاج إلى نهج يجعله مرناً ويقلل من المخاطر ويشجع الشركات على خوض التجارب."

ادخل إلى قائمة العرض في اليوتيوب الخاصة بالندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 لمشاهدة جميع التسجيلات الفيديوية الخاصة بالندوة.

Shutterstock

التأقلم مع المشهد التنظيمي الجديد

تقتضي وتيرة التغيرات التكنولوجية اليوم نهجاً تنظيمياً مختلفاً جداً للحكومات التي تسعى إلى الاستفادة من الفرص الهائلة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) لتسريع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

و"نعيش اليوم في مجتمع يحتوي على آلات أذكى وروبوتات وسيارات أذكى وطائرات بدون طيار ومدن ذكية ويهيمن ذلك على الاقتصاد العالمي والمجتمع العالمي" على حد قول كمال حسينوفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكينية والتطبيقات الإلكترونية بقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. "وباتت هيئات التنظيم في جميع أنحاء العالم أكثر إدراكاً للنظام الإيكولوجي المتغير."

ما هي خصائص هذا النظام الإيكولوجي المتغير؟ وما هي النهوج التنظيمية الأكثر فعالية لتحفيز النمو الشامل والمستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ لقد تناول الوزراء والهيئات التنظيمية العليا والشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا هذه القضايا البالغة الأهمية بعزم وإصرار خلال اجتماع هذه الجهات في الفترة من 11 إلى 14 مايو في شرم الشيخ بمصر لحضور الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 (GSR-16) التي ينظمها الاتحاد.

و"عندما يتعلق الأمر بإنترنت الأشياء والمدن الذكية، يلزم أن ننظر إلى التنظيم نظرة جماعية شاملة بالفعل".، على حد قول شريف هاشم، نائب رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لشؤون الأمن السيبراني في مصر (NTRA).

وبالفعل، فقد أشار جميع الحاضرين إلى الحاجة الملحة للعمل يداً بيد في عصر يتسم بتقارب شديد وتحولات كبيرة.

و"علينا أن نتحول من التنظيم الرأسي إلى التنظيم التعاوني". على حد قول براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالاتحاد، في الملاحظات الافتتاحية التي مهدت للندوة.

> *عندما يتعلق الأمر بإنترنت الأشياء والمدن الذكية، يلزم أن ننظر إلى التنظيم نظرة جماعية شاملة بالفعل.*
>
> **شريف هاشم، نائب رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لشؤون الأمن السيبراني في مصر**

مشهد جديد ومعقد

"تقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم في قلب النشاط الاقتصادي بكامله"، على حد قول سكوت ماينهاني، مسؤول في شركة Windsor Place Consulting وأحد مؤلفي ورقة المناقشة المقدمة في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 والمعنونة **السباق نحو التوسع: القوة السوقية والتنظيم والاقتصاد القائم على التطبيقات**. و"كل ما يثير الاضطراب اليوم سيصبح غداً من الأمور العادية."

وتناقش المشاركون في الندوة بشأن طريقة التعامل مع مجموعة من التوجهات التي تثير الاضطراب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نشوء الجهات التي تقدم الخدمات الشائعة المتاحة من خلال الإنترنت (OTT) من قبيل Netflix وSkype وWhatsApp، إلى القضايا المحيطة بالتكنولوجيات الجديدة للجيل الخامس (5G) وإنترنت الأشياء (IoT) ومتطلبات المحتوى المحلي.

و"التحديد آتٍ من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.... فمشغلو الاتصالات متخلفون عن الركب. وهيئات التنظيم متخلفة جداً عن الركب"، على حد قول بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورئيس الاجتماع الذي ينظمه الاتحاد لكبار مسؤولي التنظيم. و"لن تجدي [مؤشرات الأداء الرئيسية] المعتمدة بالأمس نفعاً. فلم تعد صالحة للاستخدام."

كيف تتأقلم إذاً هيئات التنظيم مع الواقع المتغير؟

قال بيتر بيتش، المدير التنفيذي لشركة إنتل، إنه "سيكون من الصعب علينا استنتاج أي التكنولوجيات ستكون مهمة وكيفية التوفيق بينها جميعاً". "والجواب هو أنه ينبغي لهيئات التنظيم تحديد أفضل عملية اكتشاف ممكنة. وبذلك أعني وضع نظام ينتج معلومات جيدة واستحداث حوافز للتصرف بناءً على هذه المعلومات، من القاعدة إلى القمة. وستكون هناك استثمارات ومجازفات كثيرة وستقام بصراحة تجارب عديدة. ومن الأفكار العملية الخروج بتراخيص مرنة وطويلة الأجل. ... وفي نهاية اليوم، فإن الغرض الأساسي من تحقيق عملية الاكتشاف الجيدة هذه هو اكتشاف ما يصلح للمستهلكين."

تنظيم مرن وغير متشدد

كان هذا الشعور سائداً على نطاق واسع خلال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016. ويعني تقديم خدمات أفضل لمستهلكي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيز توصيل المواطنين وزيادة فرص العمل وتحسين النمو الاقتصادي. فما هي المساعدة التي يمكن أن تقدمها هيئات التنظيم؟ وقال العديد من الحاضرين إنه ينبغي لها التقدم بروية والتصرف بحذر والاحتفاظ بالمرونة.

و"ستتقدم التكنولوجيا دائماً بوتيرة أسرع من وتيرة القواعد التنظيمية. وغالباً ما تستبق هيئات التنظيم الأحداث"، على حد قول شيف باخشي، نائب رئيس العلاقات مع أوساط الصناعة بشركة إريكسون. و"لندع التكنولوجيات تتبلور قبل أن تخضع للتنظيم. فالتنظيم الصارم ليس أبداً فكرة سديدة جداً. ويُفضَّل دائماً اعتماد تنظيم غير متشدد."

وأكد السيد ماينهاني مجدداً أهمية المرونة، مقترحاً أن تخفف هيئات التنظيم قواعدها التنظيمية لتسمح لشركات الاتصالات التقليدية بمزيد من المرونة لتمكينها من المنافسة في اقتصاد قائم على التطبيقات. وأشار أيضاً إلى ضرورة منح الداخلين الجدد تراخيص مؤقتة، ليتسنى لهيئات التنظيم إجراء التقييم اللازم وإدخال التعديلات الضرورية للتراخيص الأطول أجلاً.

> ينبغي لجميع الوكالات أن توحد موقفها وأن تقول: "نعم، سنفعل ذلك".
>
> هارندربال سنغ غروال، مدير مجموعة في هيئة تنمية اتصالات المعلومات في سنغافورة

"إن اعتماد سياسات وأطر أكثر مرونة ... ما زال اليوم أهم من أي وقت مضى"، على حد قول خوسيه توسكانو، المدير العام والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO)، خلال تنسيقه لحوار بين قادة دوائر الصناعة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية التنظيمية الجديدة للقطاع.

و"لا يمكن أن يكون التنظيم ثابتاً، بل يجب أن يكون دينامياً"، على حد ما قاله عمرو بدوي، أحد أعضاء مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر، عند افتتاحه جلسة حيوية خاصة بالمنتدى بشأن التنظيم في عصر إنترنت الأشياء (IoT). و"تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في المدن الذكية. وقد نقضي على النمو إذا وضعنا قواعد تنظيمية خاطئة أو متشددة."

و"يجب أن يكون التنظيم مختلفاً عما كان عليه قبل عشر سنوات،" على حد قول جياكومو مازون، رئيس العلاقات المؤسسية لاتحاد الإذاعات الأوروبية (EBU). و"لم يعد يصلح أن تكون هيئات التنظيم منفصلة. فعلينا أن نتخطى الحدود التقليدية. وعلينا أن نلتزم ببعض المبادئ الأساسية التي يمكن أن يتجاوز تطبيقها الحدود الوطنية."

"الجيل الخامس من القواعد التنظيمية"

"إننا نقف على أبواب الجيل الخامس من القواعد التنظيمية"، على حد قول صوفي مادنز، رئيسة شعبة التنظيم وبيئة الأسواق بمكتب تنمية الاتصالات. و"ثمة إدراك حقيقي بضرورة وجود تنظيم تعاوني. وينم ذلك عن نظرة شاملة للأمور. ويتطلب عقد حوار شامل على نطاق القطاعات."

و"يتضمن الجيل الخامس من القواعد التنظيمية" مبادئ مشتركة من قبيل الابتكار والكفاءة والتعاون هدفها التغلب على العوائق السائدة اليوم مثل إمكانية التشغيل البيني، وجودة الخدمة (QoS)، وتبادل البيانات، والأمن. "والتنظيم التعاوني يعني تبادل المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات وتحديد الآليات لتحقيق التعاون"، على حد قول السيدة مادنز التي شددت على أن ندوة عام 2016 هي مكان مناسب للقيام بذلك تحديداً.

ومن الأمثلة على نجاح التنظيم التعاوني دولة ومدينة سنغافورة التي تعد من الجهات الرائدة المشهود لها فيما يتعلق بالاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتنفيذها. وقد اقتضت بالفعل الرؤية التي تحلت بها سنغافورة فيما يخص تحولها إلى إحدى المدن الذكية الرائدة في عصر إنترنت الأشياء تنسيقاً غير مسبوق ووحدة الهدف.

و"تحظى رؤية سنغافورة بدعم الحكومة بمجملها" على حد قول هارندربال سنغ غروال، مدير مجموعة (إدارة الموارد والتوصيل البيني) في هيئة تنمية اتصالات المعلومات في سنغافورة (IDA). وينبغي لجميع الوكالات أن توحد موقفها وأن تقول: "نعم، سنفعل ذلك"... وإذا أردتم أن تكون البيانات قابلة للتشغيل البيني وللتبادل بين العديد من القطاعات المختلفة، فعليكم أن تجتمعوا لتحديد كيفية تنفيذ هذه المعايير.

ومن الأخبار السارة أن هيئات التنظيم بدأت تزيد من تعاونها على صعيد القطاعات وليس فقط في سنغافورة. فيقول حسينوفيتش الذي يعمل في الاتحاد "إن هيئات التنظيم في جميع أنحاء العالم مدركة لضرورة تأقلمها مع البيئة المتغيرة." و"يزداد تفاعلها مع القطاعات الأخرى."

ولكن ما هي أفضل طريقة لتبادل أفضل الممارسات كي يتسنى لهيئات التنظيم التعلم من بعضها بشأن تنفيذ التنظيم التعاوني من "الجيل الخامس"؟

و"يمكن للاتحاد أن يتناول أفضل الممارسات في بلدان مختلفة"، على حد ما قاله الأنصاري المشاقبة، نائب رئيس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الأردن وعضو في مجلس إدارتها، فيما هزّ العديد من الحاضرين رؤوسهم بالموافقة. و"أعتقد أن الاتحاد يمكنه أن يؤدي دوراً هاماً في جمع البيانات وإجراء دراسات الحالات."

اتساع نطاق "الشمول المالي الرقمي"

إذ تزداد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ترسخاً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي اليومي لحياتنا، تتحول الخدمات المالية الرقمية بوتيرة متسارعة إلى جزء أساسي من النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا يعلو على الإمكانات التجارية الهائلة للخدمات المالية الرقمية سوى ما تنطوي عليه من إمكانات للارتقاء بحياتنا، ولا سيما بالنسبة إلى الراشدين المحرومين من الخدمات المصرفية الذين لا يستفيدون من الخدمات المالية الأساسية ويقدّر عددهم بمليوني شخص في العالم. إلا أن الجهود المطلوبة من الحكومات والشركات الخاصة لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية تصاحبها مجموعة من القضايا التنظيمية المعقدة إذ يلتقي في هذا المجال قطاعان من أشد القطاعات تنظيماً.

ويُعتبر التعاون الوثيق بين القطاع المالي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهم اليوم من أي وقت مضى. ولذلك فقد تضمنت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR-16) لهذا العام أول مؤتمر مواضيعي سابق للندوة نظم في 11 مايو لإجراء الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس وبالتعاون مع شركاء آخرين.

والغرض من الحوار العالمي هو جمع منظمي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيئات تنظيم القطاع المالي – وسائر أصحاب المصلحة المعنيين – من جميع أنحاء العالم لمناقشة أوجه التآزر ومظاهر التداخل التنظيمي، وتوطيد التعاون بين القطاعات، وتحديد نُهج تنظيمية جديدة للشمول المالي الرقمي. والمسائل التي نوقشت خلال المؤتمر السابق للندوة نوقشت أيضاً خلال الفترة المتبقية من الندوة

> "يمكن أن تصبح ثورة الهواتف المحمولة عاملاً محفزاً عظيماً للشمول المالي الرقمي."
>
> رام سيواك شارما، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات بالهند

العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 وسيتسمر التباحث فيها خلال الأشهر والسنوات القادمة.

وقال ساشا بولفيريني، كبير مسؤولي البرامج المعني ببرنامج الخدمات المالية من أجل الفقراء (FSP) في مؤسسة بيل وميليندا غيتس ورئيس الفريق المخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية التابع لقطاع تقييس الاتصالات، إن "مجموعة القضايا والمشاكل الواجب حلها معقدة للغاية" مضيفاً أنه "ينبغي للبيئة التنظيمية أن تكون بيئة تمكينية، لا أن تولد الأزمات".

فرص عظيمة وتحديات كبيرة

طوال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016، كانت قاعة المؤتمرات في شرم الشيخ مفعمة بالإمكانيات إذ عرض فيها قادة مرموقون إحصاءات تؤكد القدرة التحويلية للخدمات المالية الرقمية.

و"يمكن أن تصبح ثورة الهواتف المحمولة عاملاً محفزاً عظيماً للشمول المالي الرقمي" على حد قول رام سيواك شارما، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات بالهند.

وقال خالد الجبالي، رئيس ماستركارد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن توفير حلول مصرفية متنقلة للمحرومين من الخدمات المصرفية "ليس فقط عمل خير وإنما هو أيضاً أمر مفيد للأعمال التجارية"، في معرض شرحه لسعي ماستركارد إلى توفير النفاذ لما مجموعه 500 مليون شخص محروم من الخدمات المالية بحلول عام 2020.

وأيد المشاركون في الندوة فكرة أن اغتنام الفرص التي يوفرها الشمول المالي الرقمي سيتطلب تنسيقاً غير مسبوق بين الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام على نطاق النظم الإيكولوجية المتقاربة لكلا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

وقال أحمد أ. فرج الله، مدير إدارة نظم الدفع بالبنك المركزي في مصر، "إن التحدي الحقيقي لتطوير الخدمات المتنقلة في بلد نام هو الربط بين المستعملين وسلسلة القيمة". وأضاف أنه "ينبغي استحداث نظام إيكولوجي كامل" بما يشمله من أصحاب المصلحة في القطاع المالي ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين يمكنهم أن يتفاعلوا معاً لتلبية احتياجات المستهلكين المتغيرة.

ويمكن أن تساهم الأطراف الفاعلة المختلفة في المعادلة بما لديها من نقاط قوة مختلفة ضرورية. وعلى سبيل المثال، أشار السيد فرج الله إلى أن استخدام البيانات المتنقلة من كبار مشغلي الشبكات المتنقلة يمكن أن يكون مفيداً جداً لخدمة فئة الزبائن الذين لديهم منتجات مالية رقمية مصممة خصيصاً لاحتياجاتهم. واتّخذ السيد فرج الله غوغل وسامسونغ مثالين على ذلك طارحاً السؤال التالي: "لم يطلقان خدمات الدفع؟ لأنهما يعرفان زبائنهما خير معرفة".

ولكن جمع الأطراف الفاعلة المتعددة بكاملها هو مهمة ضخمة.

وقال تونمي إيدووو، رئيس شعبة الامتثال ومراقبة المخاطر في إريكسون "إننا نتحدث عن طريقة تفاعل النظم [التقنية] مع بعضها، ولكن هناك نوعاً أهم من العمل المشترك [بين البشر]: ألا وهو بين القطاعات، وبين أبرز المنظمين أو أهم واضعي السياسات المشاركين في هذه المناقشة – منظمي تكنولوجيا المعلومات، وهيئات تنظيم الاتصالات، ومنظمي القطاع المالي". وأضاف أن "جميعنا يعمل اليوم في عزلة بمنأى عن الآخرين، ولكن عندما يكون هناك إطار تنظيمي قائم على الحوار فهذا يشجع على بناء الثقة والشراكات."

التنفيذ: "ليس لضعفاء النفوس"

قال السيد الجبالي من ماستركارد إنه "يجب أن يكون [الشمول المالي الرقمي] نتيجة عمل جماعي – نتيجة شراكة شاملة بين القطاعين العام والخاص – ولا يمكن تحقيقه إلا بهذه الطريقة". وأضاف أن "هذا الأمر ليس لضعفاء النفوس. فقد لا تُحرز فوائد عالية في الأجل القصير والمتوسط. وإذا كانت لديكم نظرة للمستقبل طويلة الأجل بما يكفي لإدراك المنافع التي قد تتأتى من ذلك، فهذا بلا شك ما ينبغي فعله."

وبالفعل، ينبغي للمرء أن يتحلى بنظرة شاملة طويلة الأجل لتبرير الاستثمار الواجب القيام به لتقديم خدمات مالية رقمية – ولا سيما في اقتصادات بعض البلدان النامية الأصغر حجماً حيث تشتد الحاجة إلى الشمول المالي الرقمي.

وتيري ميلي مدرك لهذا الواقع مثله مثل الباقين – وهو نائب أقدم لرئيس قسم الأموال والمدفوعات المتنقلة وعمليات الدفع بدون

اتصال، في شركة الاتصالات الفرنسية الضخمة ”أورانج“. ومنذ إطلاق خدمات الدفع المتنقل في كوت ديفوار في عام 2008، باتت أورانج اليوم موجودة في 14 بلداً وازداد عدد معاملاتها 25 مرة في غضون أربع سنوات. كما ازدادت نسبة استخدام الفرد مرتين تقريباً. ويقول ميلي إن ”هناك معاملات كثيرة متصلة بهذه الخدمات الجديدة. فالطلب في هذه الأسواق الواسعة ... كبير.“ ويضيف أن قيمة المعاملات الإجمالية للفرد هي مع ذلك أقل من 300 يورو في الشهر، وعادة ما ينبغي انتظار من 3 إلى 4 سنوات كي يصبح حجم الإنتاج كبيراً لاستحداث خدمات الدفع المتنقل في سوق جديدة. ويقول السيد ميلي ”إننا نعتبر أن الذين يعملون على هذه المبادرات يجدّون لصالح من سيخلفهم“. ”فغالبية الأنشطة هي استثمار على المدى الطويل“.

ولذلك يشدد السيد ميلي على ضرورة اعتماد نهج تنظيمي منسق وتعاوني. و”لا يزال هذا القطاع فتياً جداً“ على حد قوله، مضيفاً أنه ”من المهم جداً اعتماد نهج تعاوني لأنه يشجع فعلاً على الابتكار.“ وذكر أن فسح منظمي القطاع المالي المجال أمام دخول أطراف فاعلة غير مالية وأمام إمكانية التشغيل البيني مع المصارف هو أحد العناصر الرئيسية للنجاح. ولكن الأهم من ذلك أن الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص تحتاج إلى بيئة تنظيمية يمكنها الاعتماد عليها على المدى الطويل. فيقول ميلي ”إننا نحتاج إلى إطار تنظيمي آمن وطويل الأجل لتبرير عملية الاستثمار“.

كيف يمكن للقطاع المالي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعملا معاً

”من المعروف أن منظمي القطاع المالي ينظرون إلى التغيير نظرة حذرة ومدروسة للغاية. ولكن هذا الصيت تتم الإطاحة به في العالم النامي“ على حد ما قاله ألفرد هانيغ، المدير التنفيذي لتحالف الشمول المالي، خلال الحفل الافتتاحي الذي نظم في اليوم الأول من الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016. وأعطى أمثلة على ذلك استقاها من شرق إفريقيا بما فيها تحديداً الإعلان الذي أصدره البنك المركزي لتنزانيا في عام 2011 بشأن الشمول المالي. وأضاف أن تنزانيا أتاحت منذ ذلك الإعلان لأكثر من 50 في المائة من مواطنيها الراشدين النفاذ إلى الخدمات المصرفية قبل سنة من التاريخ المحدد لتحقيق ذلك، فاضطرت إلى رفع هدفها إلى 70 في المائة وقد تمكنت من تجاوز هذه النسبة أيضاً مما يجعل هذا البلد من البلدان ”الرائدة بالفعل على الصعيد العالمي“ في مجال الشمول المالي الرقمي. وأعطى السيد هانيغ أمثلة أخرى عن بلدان في العالم شهدت نمواً كبيراً للخدمات المالية الرقمية. وقال إن هناك قاسماً مشتركاً بين قصص النجاح وهو أنها ”أظهرت جميعها تعاوناً وثيقاً بين منظمي القطاع المالي وهيئات تنظيم الاتصالات“.

> ”وضع البنك المركزي المصري الشمول المالي في مقدمة برنامج عمله.“
>
> المهندس أيمن حسين، وكيل محافظ مساعد في قطاع تكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع بالبنك المركزي المصري

وهذا هو المثال الذي تحتذي به مصر، البلد المضيف للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016. فقد ”وضع البنك المركزي المصري الشمول المالي في مقدمة برنامج عمله“ على حد قول المهندس أيمن حسين، وكيل محافظ مساعد في قطاع تكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع بالبنك المركزي المصري. وأشار السيد حسين إلى أن مصر وضعت إطاراً للخدمات المصرفية الإلكترونية مع تحديد أولويات متأثرة بأحوال الطلب في السوق، وإلى أنها تبحث عن النموذج الأكفأ لتحقيق إمكانية التشغيل البيني بين شتى موردي خدمة الدفع المتنقل. وقال إن البنك المركزي المصري على ”تواصل مستمر“ مع القطاع الخاص لتحديد أفضل طريقة لتقديم أدوات للخدمات المصرفية المتنقلة يسهل على المستخدمين استعمالها.

ووضعت أيضاً بنغلاديش الشمول المالي الرقمي إلى جانب المسائل التي تحتل مركز الصدارة في برنامج عملها. وقال شاهجهان محمود، رئيس لجنة تنظيم الاتصالات ببنغلاديش ”إننا بدأنا رحلتنا في القطاع المالي المتنقل في عام 2011“، مشيراً إلى أن عدد المعاملات المتنقلة يصل اليوم إلى 75 مليون معاملة يومياً، مع العلم أن الخدمات المالية المتنقلة لا تغطي سوى 40 في المائة من السوق. ”ونأمل في أن نتجاوز في غضون عام أو عامين إذا أمكن جميع بلدان العالم من حيث توفير الخدمات المالية المتنقلة. ويكمن نجاح القطاع في فلسفة الحكومة التي تقوم بتنفيذ برنامج طموح للغاية اسمه ”بنغلاديش الرقمية“. ونأمل في أن نتمكن بحلول عام 2021 من توصيل جميع المواطنين بالبيانات والصوت. وتشكل الخدمات المالية المتنقلة إحدى أولويات هذا الهدف.“

ما هي الخطوة القادمة؟

"نحن في نهاية المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية من [الشمول المالي الرقمي]"،على حد قول كارول بنسون، شريكة في إدارة Glenbrook Partners ونائبة رئيس الفريق المخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية بالاتحاد. "وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في عدد من البلدان. وقد ازداد التقدم في معرفة التدابير المثمرة وغير المثمرة."

فما هي الخطوة القادمة؟ حدّدت السيدة بنسون هدفين رئيسيين للسنوات العشر القادمة هما: (1 تطبيق الدروس المستخلصة بالفعل على البلدان التي لم تنجح فيها بعد المعاملات المالية المتنقلة، و(2 تحقيق "السيولة الرقمية" التي يكتفي فيها المستخدم بإبقاء أمواله في شكل إلكتروني. وتوضح السيدة بنسون أنه "حتى في الحالات التي تنتشر فيها الخدمات المالية الرقمية، فإن المال لا يُحفظ في محفظة رقمية". فهو عالق في دوامة "إيداع" و"سحب" النقود بما ينطوي عليه ذلك من تعقيدات جمة".

وهذان الهدفان هدفان وجيهان باعتبار أن 94 في المائة من المعاملات المالية المتنقلة ما زالت في شكل تحويلات من شخص إلى آخر، وفقاً لروري ماكميلان، أحد الشركاء المؤسسين لشركة المحاماة Macmillan Keck ومؤلف ورقة المناقشة المقدمة خلال المؤتمر السابق للندوة والمعنونة **الخدمات المالية الرقمية: التنظيم من أجل الشمول المالي**. "ما زلنا في المراحل الأولى للاستخدام الفعلي للبنية المتنقلة من أجل الإقراض والنفاذ إلى الخدمات المالية، الذي يمكن أن يتحلى بقدرة تحويلية أكبر بكثير من خدمات تحويل الأموال."

ويقول ماكميلان إنه "ما زال أمامنا طريق طويل جداً"، إلا أن التنظيم التعاوني يضعنا على الدرب الصحيح. و"تكتسي البيئة التنظيمية أهمية حاسمة جداً. فتُظهر الدراسات التجريبية أنه إذا صُممت البيئة التنظيمية بطريقة معينة فيُرجح أن يكون النمو والخدمات أكبر بكثير منها في بيئة أخرى."

ومع ذلك، هناك توافق قوي في الآراء بشأن عدم وجود "حل سحري" تنظيمي – فعلى كل بلد أن يشق طريقه بنفسه. ورغم ذلك، فقد طالب البعض بتوفير توجيهات دولية في هذا الشأن.

وقال إيدووو من إريكسون إنه "يجب أن يكون هناك شكل من أشكال التوجيه الدولي بشأن [التقدم في تحقيق الشمول المالي]". وتساءل "كيف نحدد الغايات؟ وكيف نعرف أننا بلغنا مرادنا؟ هناك أعمال كثيرة تجري في إطار الاتحاد. كما إن العمل الذي تضطلع به الأفرقة مذهل وأعتقد أننا سنتقدم خطوة هائلة إلى الأمام إذا اكتسب هذا العمل الزخم اللازم."

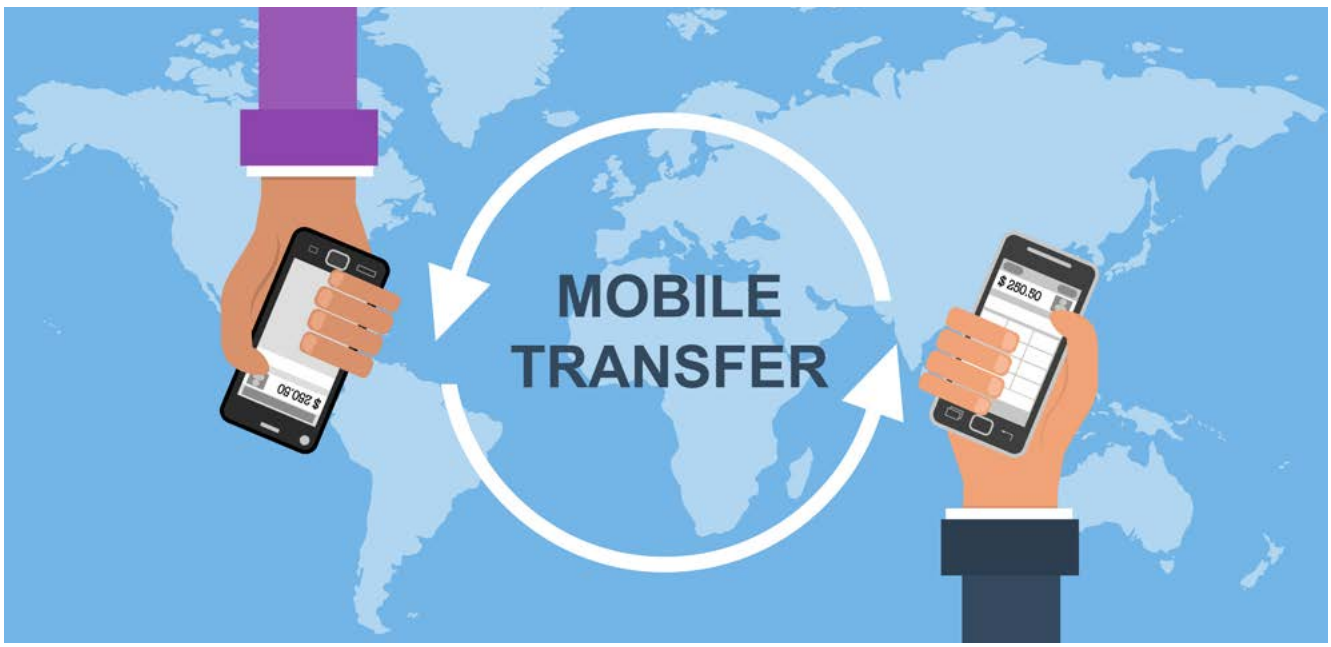

أمكن بفضل الهواتف الخلوية توصيل عدد متزايد من مواطني كينيا بالأدوات والخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا الرقمية

الخدمات المالية الرقمية والحاجة إلى حوار عالمي

بقلم ساشا بولفيريني،
رئيس الفريق المتخصص التابع للاتحاد والمعني بالخدمات المالية الرقمية والمسؤول الأول المعني ببرنامج الخدمات المالية من أجل الفقراء (FSP) في مؤسسة بيل وملينداغيتس

العالم مكان متنامٍ وديناميكي. وعلى الرغم من التحديات الواضحة، أصبح عموماً مكاناً أكثر ثراءً وازدهاراً للعيش فيه مع زيادة عدد الناس الذين انتُشلوا من براثن الفقر أكثر من أي وقت مضى. وفيما يخص الناس في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يمكن أن تكون الخدمات المالية الرقمية (DFS) سبيلاً للخروج من دائرة الفقر والبقاء خارجها. ويزداد توثيق الفوائد التجارية بدراسات تبين أن تكاليف معاملات الدفع يمكن أن تُخفض بنسبة 90 في المائة إذا تمت من خلال قنوات رقمية. ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تعالج إحدى العقبات الرئيسية التي جعلت هذه الخدمات تظل بعيدة عن متناول الكثير: نظراً لأنها مكلّفة للغاية بالنسبة للناس الذين لا تبلغ قيمة معاملاتهم سوى جزء من الدولار.

ومع ذلك، على الرغم من الانتشار المتزايد للأجهزة المتنقلة (بما فيها الهواتف الذكية) والابتكار التكنولوجي المستمر، تشير التقديرات إلى أن 2 مليار شخص لا زالوا محرومين من الخدمات المصرفية. وبينما لكل فرد حاجة متكررة للقيام بعمليات شراء المنتجات والخدمات، تضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو الاستفادة منها، لا سيما في البلدان النامية، من خلال عدد من المسائل القانونية والثقافية والتجارية والمالية، ناهيك عن الافتقار إلى مخططات وطنية موثوق بها لتعرّف الهوية في كثير من الحالات مما يجعل من الصعب جداً على الفقراء حتى فتح حساب أساسي. ولذا، هناك الكثير مما يمكن أن يقوم به القطاعان العام والخاص معاً لاستغلال الإمكانات التي يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تقدمها لجلب الشرائح الأكثر ضعفاً من سكان العالم إلى الخدمات المالية الرسمية.

ثمة حاجة ملحة على المستوى الكلي إلى وضع آليات لتفعيل أفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بالسياسات للسماح للمنظمين والمشغلين والموزّدين في قطاعات خدمات الاتصالات والخدمات المالية التي تدعم صناعة الخدمات المالية الرقمية بالنمو عضوياً والوصول إلى عدد أكبر من ذوي الدخل المنخفض بطريقة مستدامة. ويقوم الاتحاد من خلال الفريق المتخصص في قطاع تقييس الاتصالات والمعني بالخدمات المالية الرقمية والحوار العالمي بتيسير المناقشة بين منظمي ومشغلي خدمات الاتصالات والخدمات المالية. وهناك حاجة قوية لإطار تعاون بين الطرفين بالإضافة إلى فهم واضح للقوانين والمسؤوليات.

ما الذي يصلح؟

وجود القواعد الصحيحة أمر أساسي من الناحية التنظيمية لاجتذاب الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل وتوفير اليقين القانوني وتجنب التحكيم والسماح لمقدمي الخدمات بتوسيع نطاق أعمالهم دون المساس بأمن النظام المالي واستقراره وسلامته. و لم تكن صناعة الاتصالات بطيئة في العمل. ومع ذلك، يصعب على أطراف فاعلة جديدة في كثير من البلدان الخوض في بيئة تخضع للتنظيم بشكل كبير وحيث لا يمكن إلا للأطراف المالية التقليدية أن تعمل لسنوات عديدة. ومن الناحية التجارية، يجب أن تكون هناك منافسة نزيهة لضمان أرضية مفتوحة تتيح فرصاً متكافئة لمختلف أصحاب المصلحة المشاركين في العملية.

ومن المهم وجود فهم أفضل للطريقة التي يمكن بها لمنظمي خدمات الاتصالات والخدمات المالية أن يعملوا معاً بشكل أفضل في سوق سريعة التطور إذا أُريد لأي نظام أن يحقق النجاح. وتأتي أمثلة التعاون الفعال بين السلطات على سبيل المثال من شرق إفريقيا (أي تنزانيا وكينيا وأوغندا) حيث يعمل المنظمون يداً بيد لمعالجة قضايا من قبيل حماية المستهلك وقابلية التشغيل البيني وأمن الشبكات حيث تكون الاختصاصات مشتركة أو متداخلة. ومع تحول الأرقام المتنقلة إلى حسابات مصرفية بشكل مفاجئ، ازدادت حيرة العملاء بشأن الأدوار والمسؤوليات في حال تعطل الخدمات أو فيما يتعلق بتحديد الجهة التي يمكن توجيه الشكاوى إليها في حالة التقاضي.

أمثلة النجاح

هناك العديد من أمثلة النجاح التي يمكن استخلاصها بهذا الشأن. في 2013، تمكنت الحكومة المكسيكية على سبيل المثال من توفير ما يُقدر بعدد 1,27 مليار دولار أمريكي سنوياً أو ما يعادل 3,3 في المائة من نفقاتها الإجمالية، على الأجور والمعاشات التقاعدية والتحويلات الاجتماعية. وكيف حققت ذلك؟ من خلال رقمنة ومركزة مدفوعاتها لجميع العاملين في الحكومة.

وهناك مثال آخر تمثله شركة MKOPA التي زوّدت أكثر من 330 000 منزل في ثلاثة بلدان إفريقية بالطاقة الشمسية. ويمكن تسديد تكلفة كل نظام شمسي في المنزل في دفعات يومية صغيرة عبر الهاتف الخلوي. والابتكارات من هذا القبيل التي تتيح حل المشاكل الملحة بطريقة مبسطة ستجعل الخدمات المالية جذابة بما يكفي بحيث يكون الناس على استعداد لتحمل المخاطر المتصلة بالتخلي عن الاقتصاد القائم على النقد الذي يعرفونه ويثقون به.

إن الائتمان الرقمي الذي يمثل قروضاً صغيرة يمكن الحصول عليها فوراً عبر الأجهزة المتنقلة–يُمنح بشكل متزايد في البلدان ذات الدخل المنخفض لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء. ويشكل M-Shwari، منتج خاص بالادخار والقروض أُطلق في كينيا في 2012، أحد المنتجات التي بلغت مستوى يُعتد به في فترة قصيرة وقد صُدّر الآن إلى البلدان المجاورة. ويستخدم هذا البرنامج ملايين الناس، نسبة كبيرة منهم تعيش تحت خط الفقر، وبالتالي فهي محرومة من خدمات مقدمي الائتمان، وذلك بسبب عدم وجود سجلات التاريخ الائتماني أيضاً. وباستخدام البيانات البديلة — "airtime" و"credit top up" وعدد من التحويلات من شخص إلى شخص وغيرها، أصبح من الممكن الآن تطوير أنظمة تقييم بديلة أظهرت مستوى عالياً من القدرة على التنبؤ.

وتبين الأمثلة أعلاه كيفية تحفيز التكنولوجيا للتطبيقات الجديدة وابتكار النماذج التجارية على الرغم من أن قابلية التوسع والربحية تظلان من التحديات الرئيسية.

الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية التابع لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

لا يوجد نموذج واحد يلائم الجميع. ويمكن لكل بلد أن يستفيد من خبرات البلدان الأخرى وأن يوائم التدابير مع السياق الوطني، ولكن لا يمكن تكرار التدابير بدون مواءمتها مع الاحتياجات المحلية. ويوفر الفريق المتخصص مجموعة أدوات يمكن مواءمتها وفقاً لكل حالة. ومن الآن حتى بداية يناير 2017، عند انتهاء ولايتنا، سننشر مجموعة وثائق ستتضمن تقارير كي تنظر فيها لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات التي بإمكانها أن تعتمد توصيات يمكن لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الاستفادة منها. وستشمل نواتج الفريق المتخصص أدوات ومبادئ وخطوطاً توجيهية ترمي إلى: المساعدة في توضيح الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها منظمو الاتصالات ومنظمو الخدمات المالية في مجال الخدمات المالية الرقمية؛ وإعداد مبادئ توجيهية لتنفيذ حلول الدفع من خلال الوسائل المتنقلة والتي تسمح بالتشغيل البيني؛ استعراض إطار البنية التحتية لمنصات الخدمات المالية الرقمية؛ وتقديم إرشادات سياساتية عن كيفية تحقيق السيولة بالوسائل الرقمية. وإضافةً إلى ذلك، سوف يستعرض الفريق المتخصص المسائل التي تثيرها الخدمات المالية الرقمية من قبيل الأمن وحماية المستهلك وخصوصية البيانات. ويتمثل هدفنا في المساعدة على التعجيل بالعمل الذي يضطلع به حالياً على الصعيد العالمي واضعو السياسات والقرارات المحليون والأطراف المؤثرة ومقدمو المساعدة التقنية بشأن الشمول المالي الرقمي.

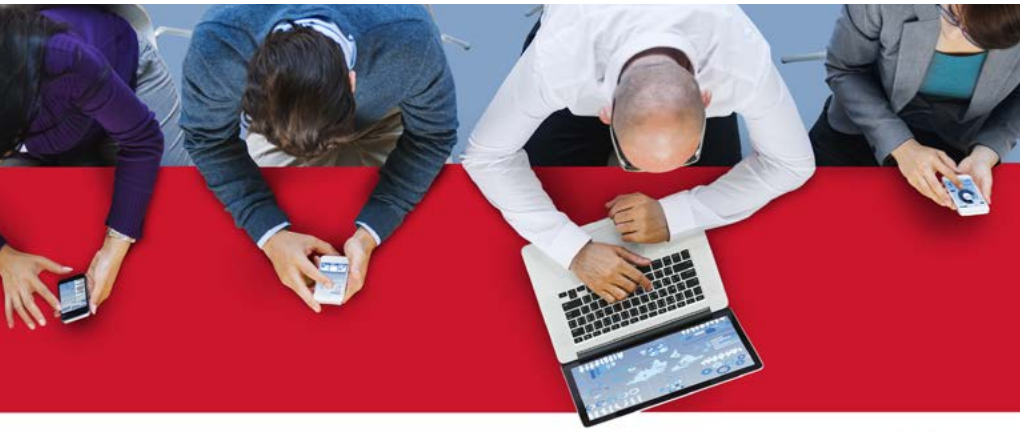

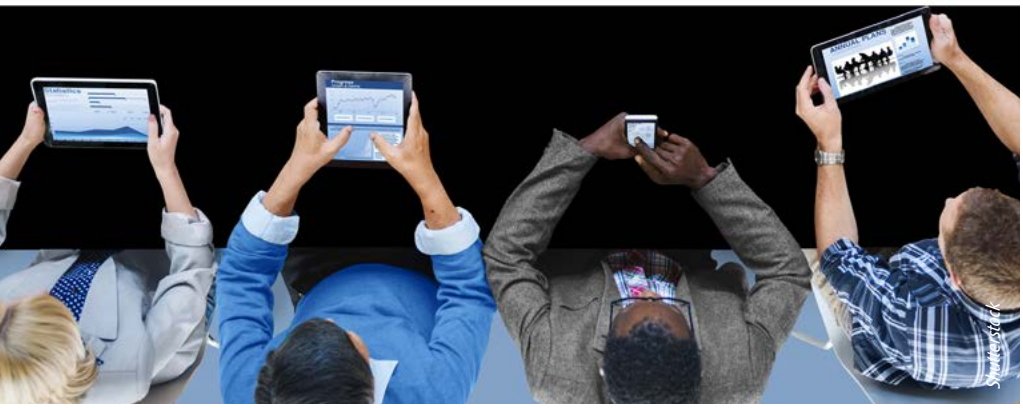

التنظيم التعاوني: الدروس المستفادة من مصر

من إعداد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) في مصر

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، على مدى العقدَيْن الماضيين، عاملاً مهيمناً على نحو متزايد في مراعاة احتياجات الناس ومصالحهم ومعارفهم ومهاراتهم في العالم أجمع.

واليوم، تؤدي التطبيقات والخدمات الإلكترونية والمتنقلة دوراً حيوياً في العديد من المجالات كالتعليم والصحة والنقل والطاقة والزراعة وتغير المناخ ومجالات أخرى عديدة. وفي الواقع، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر دوراً مركزياً في دفع عجلة التنمية المستدامة والذكية.

ولكن غالباً ما تتقدم التكنولوجيا والابتكار بشكل أسرع من القواعد التنظيمية الرئيسية التي يمكن أن تمهد الطريق لنجاح تنفيذها. ولذلك، من الضروري أن يتعاون المنظمون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكي يظلوا أقرب إلى منحنى تطورات التكنولوجيا والصناعة، ومن أجل تحويل تحديات اليوم إلى فرص واعدة.

ويمكن لبيئة تنظيمية تعاونية أن تعزز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتدعم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمستهلكين من خلال المزيد من الكفاءة وجودة خدمة (QoS) وحرية الاختيار والممارسة السليمة لحقوق المستهلك. ويمكن للتنظيم التعاوني أن يعود بالنفع على المنافسة والاقتصاد ككل. وإضافةً إلى ذلك، فإن الشفافية والقواعد التنظيمية المنسقة بين الكيانات المختلفة داخل بلد ما تدعم نمو السوق وتجذب المزيد من الاستثمارات.

وقد استفاد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) في مصر وعلى مر السنين من دروس قيّمة حول كيفية قيادة الجهود الوطنية بشأن التنظيم التعاوني. وهو تطور نود أن نطلعكم عليه.

ما هو التنظيم التعاوني؟

يشمل التنظيم التعاوني: التنسيق والتفاعل على نحو فعّال ومنتظم؛ وتبادل المعارف والخبرات والموارد؛ واستكشاف أوجه التآزر؛ وتحديد التداخلات التنظيمية المحتملة؛ وتطوير وسائل النهج التعاونية بشأن السياسات والقواعد التنظيمية.

وعلاوةً على ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية الوطنية من ناحية، والمنظمات الإقليمية والعالمية من ناحية أخرى.

وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت مصر برنامجها لتحرير القطاع وإصلاحه، كانت الحكومة حريصة على إشراك جميع الكيانات العامة والخاصة ذات الصلة لتبادل وجهات نظرها حول عملية إصلاح قطاع الاتصالات.

وإضافةً إلى ذلك، سبق إصدار قانون الاتصالات رقم 10 في 2003 حوار مجتمعي على نطاق واسع سعياً إلى الحصول على آراء دوائر الصناعة ومنظمات حماية المستهلك والمنظمات غير الحكومية (NGO) والهيئات الأكاديمية.

ويعكف الجهاز القومي، منذ إنشائه بموجب قانون الاتصالات رقم 10 في 2003، على التعاون بفعالية مع جميع الأطراف الفاعلة في السوق في قطاع الاتصالات بل وأيضاً مع منظمات أخرى في قطاعات مختلفة من أجل تعظيم الفوائد وتعزيز القدرة على التصدي للتحديات الجديدة في هذه البيئة الحيوية.

زيادة التركيز على السوق والمستهلكين

في 2011، وقّع الجهاز القومي بروتوكول تعاون مع الجهاز المصري لحماية المنافسة (ECA) يجسد عزم الطرفين على إيلاء اهتمام خاص لمصالح السوق والمستهلكين. والغرض من هذا البروتوكول تيسير التعاون وتبادل المعلومات بين الطرفين وتبادل الدعم التقني وتوحيد أساليب التحليل الاقتصادي والقانوني.

ويتعاون الجهاز القومي أيضاً مع الجهاز المصري لحماية المستهلك (ECPA) في معالجة شكاوى المستهلكين وقد أطلق حملة توعية تحت شعار "اعرف حقوقك" في جميع المحافظات المصرية، ترمي إلى توعية المستهلك بمختلف قضايا الاتصالات.

وعلاوةً على ذلك، فإن لجنة حماية حقوق المستهلك (CRPC) التي أُنشئت بموجب قانون الاتصالات رقم 10 في 2003، مسؤولة عن حماية وتثقيف وتمثيل مستعملي خدمات الاتصالات في سوق الاتصالات المتغيرة. وتحقق اللجنة هذه الأهداف من خلال العمل مع مجتمع الأعمال في قطاع الاتصالات ومجموعات المستهلكين والمواطنين لتطوير وتنفيذ حلول مبتكرة لحل مشاكل المستهلكين. وعلاوةً على ذلك، تهدف اللجنة إلى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية بدعوتها إلى عقد اجتماعات مشتركة بشأن الطريقة التي يمكن أن تكون من خلالها بمثابة نواة للجهود المستمرة التي تعود بالنفع على مستعملي خدمات الاتصالات.

التعاون مع الحكومة والهيئات الأكاديمية

بغية ضمان إدارة نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأكثر الطرق رعايةً للبيئة، تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT) في مصر ووزارة شؤون البيئة (MEA) بتنفيذ "استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء" تم الاتفاق عليها في مذكرة تفاهم بين الهيئتين. وإلى جانب ذلك، وقّع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بروتوكولاً آخر مع وزارة شؤون البيئة لتحديد الشروط والمواصفات التقنية والبيئية لبناء مواقع متنقلة بطريقة أكثر أماناً ووفقاً للمعايير الدولية.

ويتعاون الجهاز القومي أيضاً مع الجامعات والمؤسسات العلمية المحلية لدعم الأنشطة البحثية الوطنية في مجال الاتصالات وقطاعات أخرى تشمل الرعاية الصحية والتعليم ووسائط الإعلام. والهدف المنشود هو سد الفجوة بين الأنشطة الأكاديمية والتطورات التقنية والرؤى السياساتية واحتياجات السوق.

وفي إطار تنفيذ الخطة الوطنية للنطاق العريض (مصر الإلكترونية) (e-Misr)، يتعاون الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مع وزارات مختلفة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بخدمات النطاق العريض. وكأداة لضمان تنفيذ الخطة، يتم تشكيل لجان إدارية وإشرافية مشتركة بين الجهاز القومي والوزارات التي تقوم برصد التقدم المحرز وتذليل أي صعوبات.

التعاون بين القطاعات

يعمل أيضاً الجهاز القومي حالياً مع البنك المركزي المصري (CBE) ومشغلي الاتصالات المتنقلة والمصارف وأصحاب المصلحة الآخرين لتقييم الخدمات المالية المتنقلة في مصر وتعزيزها؛ وإدخال خدمات جديدة كالتحويلات الدولية؛ وتمهيد الطريق لتحقيق الشمول المالي الرقمي لمزيد من المصريين.

وفي الوقت الحالي، يشمل أحد المشاريع الوطنية في مصر، العاصمة الإدارية الجديدة التي لم يُحدد اسمها بعد في شرق القاهرة. وقد اتخذت الحكومة المصرية بالفعل خطوات جادة في تخطيط العاصمة الجديدة وتنفيذها على أساس رؤية تتمثل في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مدينة ذكية مستدامة حقيقية من خلال التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك قطاعات العقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والنقل والتعليم والصحة وقطاعات أخرى.

العمل مع الهيئات الإقليمية

إلى جانب جميع المبادرات المذكورة أعلاه، يتعاون الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بفعالية مع هيئات تنظيمية ومنظمات إقليمية ودولية أخرى. والجهاز القومي عضو فعّال في الشبكات الإقليمية مثل شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ARNET) والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) ومجموعة هيئات التنظيم الأورومتوسطية (EMERG)، فضلاً عن المنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للاتصالات. وإضافةً إلى ذلك، وقّع الجهاز القومي العديد من الاتفاقات الثنائية مع هيئات تنظيمية مقابلة في بلدان أخرى من أجل تبادل الخبرات في مختلف الجوانب التنظيمية.

والخلاصة أن التنظيم التعاوني يمكن أن يسفر عن فوائد كبيرة بالنسبة للمنافسة والاقتصاد ككل. ولذلك، ينبغي أن تهدف الحكومات إلى تحسين التنسيق بين الهيئات التنظيمية لفائدة المستهلكين في نهاية المطاف ولتحقيق تنظيم اقتصادي متماسك ومتسق في مختلف القطاعات. وإضافةً إلى ذلك، فإن التنسيق عبر الحدود وتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية الوطنية والمنظمات الإقليمية والعالمية أمر أساسي. ومن المهم أيضاً أن تدعم المنظمات الدولية البلدان النامية في مجال بناء القدرات المؤسسية من خلال تقاسم الخبرات ودراسات الحالة الناجحة لتعزيز إمكانات التعاون.

BOOKshop

HOOK UP!

Order now at http://www.itu.int/en/publications/Pages/default.aspx

For more information, please contact sales@itu.int

ITU KALEIDOSCOPE 2016

ICTs for a Sustainable World

The 8th ITU Kaleidoscope academic conference

Bangkok, Thailand, 14-16 November 2016

Technically co-sponsored by:

IEEE

IEEE COMMUNICATIONS SOCIETY

In partnership with:

早稲田大学 WASEDA University

I.I.E.E.J

EURAS

eic

COM SYS

RWTH AACHEN UNIVERSITY

Universidad del País Vasco Euskal Herriko Unibertsitatea

UNIVERSITÉ DE GENÈVE

Co-located with:

ITU TELECOM WORLD '16

Bangkok 14–17 November

1956 2016 CCITT / ITU-T

Organized by:

ITU

ITU TELECOM WORLD '16

Bangkok 14–17 November

BETTER SOONER

Accelerating ICT innovation to improve lives faster

ITU Telecom World 2016 is the global platform to accelerate ICT innovations for social and economic development. It's where policy makers and regulators meet industry experts, investors, SMEs, entrepreneurs and innovators to exhibit solutions, share knowledge and speed change. Our aim is to help ideas go further, faster to make the world better, sooner.
Visit telecomworld.itu.int to register your interest.

#ituworld
telecomworld.itu.int